

د. لحبيب

ربيع

أ. بقسم علم الاجتماع و

الديموغرافيا

جامعة البلدية

ملخص:

نحاول في مقالنا هذا تسليط الضوء عن التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية من حيث البناء و الوظائف ، ومختلف العوامل المباشرة و غير المباشرة التي أثرت في هذه التغيرات، و ذلك عبر مختلف المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري ، بالأخص قبل ، أثناء و بعد الاستعمار الفرنسي ، مع محاولة وصف أهم سمات الأسرة الجزائرية في كل من هذه المراحل، و تقديم مقارنة تحليلية لفهم واقع و مستقبل الأسرة الجزائرية.

Résumé :

Le but poursuivi dans cet article est de contribuer sur la base de quelques constats à la réflexion sur la question des changements qui ont touché la famille Algérienne dans sa structure et dans ses fonctions ainsi que les différents facteurs directs et indirectes impliqués dans ces changements, et ceci à travers les différentes étapes historiques qu'a connu la société Algérienne, précisément avant, pendant et après la colonisation française; en insistant sur les caractéristiques de la famille Algérienne pendant chaque ère en exposant une approche analytique susceptible d'expliquer le vécu et le devenir de la famille Algérienne.

لقد كانت الأسرة الجزائرية تمثل في تركيبها نمط الأسرة الممتدة، كما تعتبر وحدة سكنية إنتاجية في آن واحد تجسدها روابط الدم والقربا، تضم إلى جانب الأولياء الأبناء المتزوجون و الأحفاد و الأقارب، تنظم أمورها اليومية تحت إشراف رئيسها الذي يمثل وحدة المنزل الكبير⁽¹⁾ ، و تقوم بينهم علاقات قرابية، يشاركون جماعيا في حياة اجتماعية و اقتصادية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر الذي يعتبر رئيس العائلة، و نظرا للتغيرات التي مست المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال، فقد تأثرت الأسرة بتلك التغيرات إذ مست بنيتها و وظائفها،

وبوصف "الأسرة الجزائرية نابعة من الأسرة العربية الإسلامية، فإنها تتميز بتقلص حجمها من النظام الممتد إلى النظام النووي⁽²⁾، بحيث تغير شكلها كأسرة ممتدة نحو أسرة زواجية أو نواوية تتشكل من الزوج و الزوجة و الأبناء، ذات خصائص مميزة بوصفها أسرة استهلاكية أكثر منها إنتاجية، بحيث تعتمد في مداخلها على العمل المأجور الذي يمارسه رب العائلة.

ومن الملاحظ أن الأسرة الجزائرية تعيش مرحلة انتقالية، إذ لم تتبلور إلى شكلها النهائي، حيث حافظت على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة، فبقيت تتميز بالحرص على الإنجاب و المحافظة على السلطة المطلقة للأب و الدفع المستميت عن القيم و الشرف⁽³⁾ و على روح العائلة التقليدية، وبالتالي فهي تحمل مكونات الأسرة النواة أو الزواجية، و في نفس الوقت تحمل مكونات الأسرة أو العائلة التقليدية، إذ غالبا ما ينفصل الأبناء بعد زواجهم عن المسكن العائلي الذي نشؤوا فيه دون أن تنقطع الصلة نهائيا بجماعة الأهل و الأقارب كما هو الشأن بالنسبة للأسر الغربية.

ولقد تعددت في هذه المرحلة أشكال الأسرة الجزائرية، بحيث تراوحت بين الأسرة الممتدة، الزواجية و الانتقالية، كما يتميز كل نوع بخصائص معينة تميزه عن النوع الآخر، و يمكن إظهار ذلك فيما يلي:

1- الأسرة الممتدة

إن الملاحظ من خلال الواقع الاجتماعي و الدراسات الميدانية، وجود شكل الأسرة الممتدة في الريف الجزائري المتكونة بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، إذ تضم الأجداد و أبنائهم غير المتزوجين، و أبنائهم المتزوجين و أولادهم و كذا الأحفاد، ليصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا، يعملون على تأمين المعاش من خلال التعاون و التضامن الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك معا، كما تسودها علاقات قرابية قوية مركزة تحت رئاسة كبير العائلة، و بذلك فإن هذا النوع من الأسر تؤثر فيه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة خاصة في المدن و الحضر.

و تتميز الأسرة الممتدة بالتضامن الجماعي و تماسك العلاقات بين أفرادها، إذ يقاومون بشدة كل تغير في ثقافتهم، و ذلك بفضل العادات و التقاليد و المعتقدات الدينية و القيم و الضبط الاجتماعي الذي نشؤوا عليه في الدار الكبيرة.

كما تتميز بوحدة و اتساع المجال السكني، إذ يطلق على المسكن الذي تقيم فيه اسم الدار الكبيرة في الحضر و الخيمة الكبيرة في البدو، كون المسكن يتناسب بناؤه مع حجم العائلة، كما تلجأ إلى توسيعه كلما اقتضت الضرورة لذلك، كتزويج أبنائها مثلا الذين يكونون أسرا صغيرة متجمعة في مكان واحد، و بالتالي يسمح لهم بالزيادة في الحرية الشخصية داخل أسرهم مع عدم الانفصال الكلي عن العائلة.

أما من الناحية الاقتصادية فإنها تعتمد على الزراعة إضافة إلى بعض الحرف التقليدية مما يجعلها تكفي ذاتيا، بحيث تنتج لنفسها ما تحتاجه و تستهلك ما أنتجته، أما الفائض من إنتاجها أو بعض المنتوجات الإضافية فإنها توجهه للمقايضة.

2- الأسرة النووية (الزواجية)

مما يلاحظ كذلك انتشار شكل الأسرة النووية و الزواجية في الحضر الجزائري ، والمتكونة من الزوج و الزوجة و الأبناء غير البالغين، و التي تتميز باستقلالها الاقتصادي عن بقية أفراد القرابة، بحيث تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل⁽⁴⁾، كما تتميز بالاختيار الحر في الزواج و الاستقلالية في المعيشة و السكن و السلطة، بالإضافة إلى تغيير في مركز المرأة بسبب خروجها للعمل⁽⁵⁾ . و يعود تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، إلى نزوح الأسرة إلى الوسط الحضري، أو من نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، و يعتمد على الإنتاج الزراعي الحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي التجاري⁽⁶⁾ . و الجدير بالذكر أن التطورات الحاصلة في الأسرة الجزائرية هي في الحقيقة تطورات حصلت على مستوى الشكل أكثر منها في جوهرها الوظيفي، إذ يلاحظ أن الأسرة النووية تتميز بكثرة الأولاد و التماسك على الأساس البطريركي و الخضوع لسلطة القيم و الشرف و الجماعة و التضامن العائلي . و عليه فإن الأسرة الجزائرية مثلها مثل الأسر العربية الإسلامية تملك القدرة الداخلية على مواجهة القيم الدخيلة و التكيف المستمر مع مختلف التغيرات و القدرة على استدماج القيم الجديدة بطريقة تنسجم مع قيمها الأصيلة، إذ أنها لا تزال تتحكم في بنيتها الشكلية والوظيفية والأعراف و المعتقدات الدينية من أجل ضبط الحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها.

3- الأسرة الانتقالية

تعتبر هذه الأسرة مزيجا من الأسرة النواة أو الزواجية و الأسرة الممتدة، إذ أكدت الدراسات بأن الأسرة الجزائرية المعاصرة ليست مطبوعة بطابع التحولات السريعة التي حدثت في الهياكل السياسية و الاقتصادية، و خاصة التصنيع السريع، بل أن تطور العائلة يسير سيرا بطيئا ، بحيث لا يمكن حسابه إلا على مر الأجيال، فهي بذلك تجمع بين خصائص الأسرة النواة الموجودة في المجتمعات الغربية و الأسرة الممتدة الموسعة، أي أن الأسرة الجزائرية في المجتمع الحضري يتناسب خصوصا مع النوع الانتقالي، بمعنى أنها لم تنفصل تماما عن النوع المحافظ و ليست شبيهة بالنوع المتطور.

و قد أكد ذلك الأستاذة مسعودة كسال في دراستها لمشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري حين قالت بأن نمط الأسرة في المجتمع الجزائري يجمع بين خصائص العائلة الموسعة و خصائص العائلة الزواجية في نفس الوقت⁽⁷⁾ . فالأسرة الجزائرية توجد بين مرحلتين، المرحلة التقليدية و المرحلة المعاصرة، بوصفها تجمع بين نمطين من الأسر، إذ أنها ليست أسرة موسعة بالمعنى المتعارف عليه، أي التي تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، و في نفس الوقت ليست أسرة زواجية متكونة من الزوج و الزوجة و الأبناء غير البالغين، بل تجمع بين هذين النمطين، و غالبا ما تميل إلى الاتجاه التطوري.

و عليه فإن الأسرة الانتقالية الجزائرية تحمل مكونات الأسرة النواة أو الزوجية، وفي نفس الوقت تحمل مكونات الأسرة أو العائلة التقليدية، إذ غالبا ما ينفصل الأبناء بعد زواجهم عن المسكن العائلي الذي نشؤوا فيه دون أن تنقطع الصلة نهائيا بجماعة الأهل و الأقارب كما هو الشأن بالنسبة للأسر الغربية.

و يتميز هذا النمط من الأسر بصغر الحجم و تقلص البنية، إضافة إلى انفصال الأبناء عن الوالدين بعد الزواج، بسبب استقلالهم المادي بعدما كانوا مشتركين في الأرض و الدار الكبيرة، و الاستقلالية في المسكن لكل من الأبناء و الآباء مما يجعل الأبناء بعيدين نوعا ما عن الضغوطات التي تمارسها العائلة الممتدة على أفرادها، مما يسمح لهم باتخاذ القرارات المتعلقة بأسرهم دون تدخل القربان.

و إذا كانت العائلة الممتدة تعتمد في نظامها الاقتصادي لتأمين معاشها و مطالبها الحياتية على الزراعة بواسطة التعاون الجماعي لأفرادها برئاسة الأب أو الجد، فإن الأسرة الانتقالية تعتمد لتأمين معاشها على دخلها الشهري الذي تحصل عليه بواسطة العمل المأجور أو المهن الحرة المستقلة، و بالتالي فهي مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة.

و نشير هنا إلى أن الانتقال إلى هذا النمط يتم ببطء كما يوضح ذلك الأستاذ بوتفوشيت إذ يرى بأن تطور العائلة المركبة نحو العائلة البسيطة لجملة المجتمع يتم ببطء شديد رغم السرعة التي تحول بها بعض البنيات الاجتماعية، الاقتصادية و التربوية، فهذا التطور يحدث وفقا لحساب متناسب مع الأجيال.

التطور التاريخي للأسرة الجزائرية

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية النظرية منها و الميدانية بأن كل تحول على مستوى الماكروسوسيولوجي يكون له تأثير على مستوى الميكروسوسيولوجي، و لذلك فلا يمكننا أن نعرف التغيرات التي مرت بها الأسرة الجزائرية بوصفها أحد الأنظمة الأساسية ضمن النسق الاجتماعي العام إلا إذا رجعنا إلى السياق التاريخي الذي مر به المجتمع الجزائري، و بالأخص قبل و أثناء الاستعمار ثم بعد الاستقلال.

1- الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار

كان المجتمع الجزائري قبل مرحلة الاحتلال عبارة عن مجموعة من القبائل و العشائر، تتميز بحياة جماعية واسعة الحيز الزماني والمكاني، إذ يوجد على رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخا يرأسها أو يحكمها، بحيث يكون كبير السن أكثر تمثيلا للجماعة التي يقودها، فيكون بذلك الأب الروحي للقبيلة و المتكفل بتسيير شؤونها المادية و الروحية، كما كان يتمثل في جماعة اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية و ليس على المواطنة كما هو الشأن في العصر الحالي، و السلطة فيها تتمركز في يد شيخ القبيلة الذي كان المسؤول عن توزيع الأدوار و الوظائف و فك النزاعات التي تحدث داخل القبيلة، و هو المتكفل بتزويج أفرادها. و من الملاحظ أن من الخصائص الأساسية للأسرة الجزائرية هو تأثير الإسلام على السلوكات و العلاقات القرابية بين أفرادها⁽⁸⁾، مما جعل منها وحدة قوية غير قابلة للتفكك و الانقسام.

و لقد أكد الأستاذ محمد السويدي على أن المجتمع الجزائري عاش في فترة ما قبل الاستعمار في وسط عشائري (قبلي)، على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية⁽⁹⁾. كما أكد “بيار بورديو” بأن الأسرة قبل الحملة الاستعمارية الفرنسية كانت أسرة ممتدة، تقوم على روابط تقليدية في بنيتها، ووظيفتها متعلقة بالدين و الشرف و العادات و متصلة أكثر بالأرض⁽¹⁰⁾. و يلعب السن و الجنس دورا في تحدد العلاقات داخل الأسرة و خارجها، إذ يلزم على الصغير أن يحترم من هو أكبر منه سنا، بل و تحب طاعته أيضا، كما يجب على المرأة السمع و الطاعة، و يمكن أن تثبت وجودها و تتحسن وضعيتها عند إنجاب الذكور، لأن ولادة الذكر بداخلها، أي العائلة، يتلقى بمزيد من البهجة والاستبشار أكثر منه عند ولادة البنت، إذ أن الأب يرى الوليد الذكر رقيقا و الخليفة على أرض العائلة، و كفيل الأم و الأخوات بعد موته⁽¹¹⁾، كما تلعب المرأة في هذا النمط الممتد دور المحافظ على عناصر الأسرة و ذلك بالتفافهم حولها، إضافة إلى عفتها و طهارتها و رفض التبرج و الاختلاط، الذي يعتبر المحور الذي تدور حوله قضايا الشرف، تبعد العائلة عن مواطن الشبهة و الطعن في الشرف، إضافة إلى ضمانها السير الحسن و المثالي لشؤون البيت، ونقل القيم و المعايير الأخلاقية و العادات الاجتماعية لجميع أفراد العائلة.

2- الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار

لقد أدى دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى تغيرات في المجال الثقافي و الاجتماعي مس مختلف أنساق المجتمع، إذ عمد سياسيا إلى تفكيك النظام القبلي و ذلك بتجريد العشائر و القبائل من أراضيها كونها مصدر اقتصادي هام و وحدة التضامن الجماعي و النواة الأساسية التي تلتقي عليها العائلة، و إعطائها للمعمرين الأجانب. فلم يكن يقصد المحتل من تجريد تلك الأراضي من القبائل و العشائر التفجير فقط، بل كان يهدف أيضا إلى تحطيم الروح المعنوية الجماعية، و العلاقات الإسلامية التضامنية الأسرية و الملكية الجماعية، إضافة إلى تحطيم العلاقات القرابية التي تنسجها القبيلة، و ذلك طيلة 132 سنة من الاحتلال، وبذلك لم يعد المجتمع ذلك المبني الهرمي بل مجموعة من الأفراد المتصافين إلى بعضهم البعض⁽¹²⁾، إذ حلت الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية، إضافة إلى انتقال السلطة من نظام شيخ القبيلة إلى النظام الأبوي الذي بدأت سلطته تتوسع في المجتمع الجزائري آنذاك.

و في مجال العشيرة أو القبيلة كتجمع بنائي و مكاني، فقد عمل الاحتلال على تغييره، و ذلك بتقديم «الدوار» كبديل لتهدم البنية الاجتماعية، إذ بعدما كانت العلاقات تندرج تحت قبيلة معينة، أصبح الدوار هو المكان المخصص لتجميع الأسر المتفككة من القبائل المفككة، نتيجة لزوال مصدر الاستزاق المتمثل في الأرض المغتصبة و التضامن الجماعي المتمثل في القبيلة أو العشيرة. و من هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد الذي يتكون من عدة أسر يجمعها مسكن مشترك للدار الكبيرة بالنسبة للحضر و الخيمة الكبرى بالنسبة للبدو و التي يقطنها من 20 إلى 60 شخص، و ثلاثة إلى أربعة أجيال يمكن أن تبلغ حدود قصوى، و هي تقوم بدور التماسك الأسري أيضا و المحافظة على الأقارب في وضعية تجمع

وتعاون⁽¹³⁾ ، هذا من جهة، أما من جهة العلاقات التي كان يمتاز بها البناء التقليدي للعائلة الجزائرية، فقد كانت العلاقات بين الرجال و النساء تستند إلى أسباب عميقة و خطوط ثقافية أساسية في المجتمع الريفي الجزائري، فإذا كان الرجل هو المعيل و المتكفل بالعلاقات الخارجية، أما المرأة فكانت مهمتها مقتصرة على التنظيم المنزلي، و تتقوى مكانتها بازدياد عدد أبنائها من الذكور الذين هم مركز الاهتمام في العائلة، مما يفسر شدة التباعد في المكانة بين الذكور و الإناث، و انطلاقا من هذه المكانة المميزة للمرأة و دورها في تحضير الرجال الذين يتصدون للاستعمار، فقد تبنى الاحتلال سياسة تهدف إلى "ضرب المجتمع الجزائري في سياقه التلاحمي، و في قدرته على المقاومة و الصمود، فينبغي أولا أن يستولي على المرأة من وراء حجابها حيث تختفي، و في المنزل حيث يخيفها الرجال"⁽¹⁴⁾ لأن المرأة هي عصب الأسرة و ركيزتها الأولى ، و باستهدافها تكون الأسرة كلها مستهدفة و كذلك المجتمع بأسره.

أما بالنسبة للعلاقة بين الأب و الابن فقد كان يسودها الاحترام التام للأب، و أن الحقيقة ملك للكبار لا مجال للنقاش فيها، و كذلك الحياء و الخجل و عدم رفع الصوت أمامه. فالسياسة الاستعمارية كانت قائمة على مبدأ استئصال النظام الاجتماعي المتمثل في النظام القبلي أو العشائري الممتد جذوره عبر التاريخ، و تجريد الأهالي من أراضيهم، مما أدى بهم إلى مغادرة بيوتهم و النزوح نحو المدن كي يضمّنوا لقمة عيشهم، وهنا كونوا أسرا جديدة حول المراكز الحضرية، و بهذا كما يذكر الأستاذ بوتفوشة ظهرت المؤشرات الأولى المفسرة للتغير الأسري، فالعائلة بدأت تتجدد نتيجة المستجدات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية المفروضة من طرف المستعمر⁽¹⁵⁾.

كما لعبت الثورة دورا فعالا في التعديل الذي حصل في الأدوار و المكانات داخل الأسرة الجزائرية، و بالأخص مكانة المرأة، إذ أنها خرجت من البيت و أصبحت تشارك الرجل الثورة التحريرية، و بذلك أصبحت المرأة الجزائرية تحتل مكانة هامة في النشاط الثوري الذي ساعدها على تنمية شخصيتها و اكتشافها للمسؤولية⁽¹⁶⁾.

3- الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال

لقد وجدت البنية الأسرية الجزائرية نفسها بعد الاستقلال ضمن بناء عائلي يمزج بين البناء التقليدي القديم الذي يمتاز بالتضامن و الملكية الجماعية، و النظام الأبوي و كذا البناء الذي تأثر بالمتغيرات التي أحدثتها الاستعمار الفرنسي.

فعلى المستوى الماكروسوسولوجي ، تبنت الدولة سياسة تنمية شاملة، كان أثرها بالغا على الأسرة، إذ تبنت النظام الاشتراكي مرتكزة في الجانب الاقتصادي على الثورة الزراعية و التسيير الذاتي، و كذا التصنيع المرتكز على الصناعات الثقيلة و التأمينات، مما أفرز نظام الأجر و التأمين و التقاعد، و جعله يستقطب الريفيين نحو المدن، و زوال الملكية الجماعية و انتشار المصلحة الفردية و رفض اقتسام الأجرة مع الجماعة. أما الجانب السكني، فقد اعتمدت الدولة في الحضر على نمط سكني يتلاءم مع المدينة و أهمها السكن العمودي الذي يستوجب تفتيت العائلة بسبب ضيق المسكن و قلة الشقق التي لا تستوعب العدد الكبير من أفراد العائلة.

أما في الأرياف فإن " سياسة الإسكان الريفي تهدف إلى ربط التنمية في هذا القطاع بمجهود تحديث و تجديد بنية نظام الإنتاج الزراعي ...، مدعومة بمجهود تطوير الإسكان الرامية إلى دمج سكان الريف في نظام الإنتاج الجديد...، لأن القرية هنا لا تقف عند كونها مجرد تجمع سكاني، و إنما لكي تصبح أيضا عنصرا و محصلة لعملية تطور في بناء الإنتاج و بناء الحياة الاجتماعية في الوقت نفسه، و الهدف من وراء ذلك اقتصادي بالتأكيد و لكن أيضا سياسي و اجتماعي"⁽¹⁷⁾، فقد عملت الدولة على جمع الفلاحين و أسرهم داخل مساكن في قرى اشتراكية ذات أبنية عمودية متلاصقة مع بعضها البعض، نتج عنه سلوكيات اجتماعية لم تعهدها الأسر الريفية من قبل، بعدما كانوا يقيمون في المسكن الجماعي الواسع المنعزل عن الآخرين و المحاط بسياج أو سور يمنع من الخارج من رؤية ما بساحة الدار، و بالتالي فهي لم تأخذ بعين الاعتبار في طبيعة العمران (القرى الفلاحية) ومتطلبات واحتياجات أسر الفلاحين من الجانب الطبيعي أو الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي و الثقافي، كما لم يراع فيه القيم التي تحكمهم بأسرهم و بجيرانهم و بجيرانهم.

و من الناحية السوسيو- ثقافية، فقد تبنت الدولة سياسة مجانية التعليم و إجباريته، مما أفرز آثارا متعددة على الأسرة وبنيتها و قيمها، و أهمها إعادة النظر في الأدوار النسائية. و من أجل أن تثبت المرأة مكانتها و شخصيتها، فقد سمح لها بمزاولة التعليم بمختلف أطواره، حتى العالي منه، و بالتالي منافسة الرجل في المؤسسات الصناعية، فالفتاة أصبحت تخرج لوحدها لتقطع مسافات إذا لزم الأمر للالتحاق بمدربستها كما أنها تختلط بالذكور الذين يتقاسمون معها الشارع و القسم على حد سواء، و قد سجل نسب الفتيات اللاتي يزاولن دراستهن، مقارنة بالذكور، تقدما مع مر السنين كما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم (01): نسب الفتيات اللاتي يزاولن الدراسة مقابل الذكور⁽¹⁸⁾

الجنس / السنة	1985 - 1984	1986 - 1985	1987 - 1986
ذكور	1.945.862	1.978.531	2.035.874
إناث	1.469.043	1.516.157	1.599.458
المجموع	3.414.905	3.494.688	3.635.332

كما أفرزت تلك التغيرات نمطا جديدا في الاختيار الزواجي، إضافة إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين بسبب طول المدة الزمنية التي تستغرقها الدراسة، و طول مدة الخدمة الوطنية التي تستغرق سنتين بالنسبة للذكور و ما يليها من زمن طويل للحصول عن وظيفة.

كما أن تطور و نمو الاتصال بمختلف أنواعه و أشكاله و الحراك الاجتماعي و التبادل الثقافي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، ألفت بظلالها على بنية العائلة الجزائرية و علاقاتها الداخلية و الخارجية بعد الاستقلال. و في هذا الصدد يرى الأستاذ بوتفوشة أن الأسرة الجزائرية أصبحت تختلف كلياً عما كانت عليه من قبل ثلاثين سنة، ففي سنة 1962 كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال، و

تبعاً لحدود إمكانية المسكن، أما في سنة 1977 فإن نمط العائلة قد تغير إلى النطاق المحدود، و قد كان التصنيع السريع و حركة العمران و ترشيد أجهزة الإنتاج و تطوير الإنسان الجزائري من أسس التحولات التي لحقت بالمجتمع و الأسرة.

و نتيجة ذلك كله ، فقد تغير نمط و نظام الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال من النظام العشائري إلى النظام الأبوي إلى نمط الأسرة الذي يتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء، والتي تكون مستقلة اقتصادياً عن الأسرة الأم. و يرى الأستاذ محمد السويدي بأن الانتقال إلى الأسرة النووية بعد الاستقلال هو في الحقيقة انتقال شكلي، بحيث حافظت على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة، إذ مازالت تتميز بكثرة الإنجاب و المحافظة على السلطة المطلقة للأب و الدفع المستميت عن القيم و الشرف.⁽¹⁹⁾

فالأسرة الجزائرية بعد الاستقلال هي أسرة نواتية أو زواجية، تتشكل من الزوج و الزوجة و الأبناء، كما أنها لم تتبلور إلى شكلها النهائي، و تعتبر أسرة استهلاكية أكثر منها إنتاجية، بحيث تعتمد في مداخيلها على العمل المأجور الذي يمارسه رب العائلة، كما تتصف بضعف الروابط القرابية عكس ما كانت عليه الأسرة الممتدة، و كذا الاختيار الحر نسبياً في النظام الزواجي الذي يعتبر ارتباط بين فردين وفق قوانين مدنية عوضاً من الارتباط بين عائلتين أو عشيرتين كما كان الحال في الأسرة الممتدة. إضافة إلى تميزها باستقلالية المسكن و ما ينجم عنه من استقلالية القرار و التربية و الممارسات الاجتماعية الأخرى.

و من خلال ما سبق ذكره، يمكننا القول بأن تغيرات عميقة مست الأسرة الجزائرية قبل و أثناء الاستعمار و كذلك بعد الاستقلال، بسبب العوامل المتعددة، أهمها السياسة الاستعمارية و كذلك التغيرات الماكوسوسيلوجية التي حدثت في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال عبر السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة، و لكن رغم ذلك فإن المجتمع الجزائري مثله مثل كافة المجتمعات العربية، حافظ من جهة على روح العائلة التقليدية، و في نفس الوقت احتضن و قبل بوجود الأسرة النووية و الزواجية⁽²⁰⁾، كما يمكننا أن نشير إلى أن الأسرة الجزائرية لا تزال في تطور مستمر، و ذلك بسبب المطالب المتعددة الداعية لتسوية المرأة بالرجل و ما يترتب عنه من قيم و سلوكات و علاقات جديدة داخل الأسرة و خارجها و في شكلها و بنيتها، و تداخل الثقافات بسبب السياسات العالمية الداعية إلى نبذ القيم المحلية الأصيلة و استبدالها بقيم ثقافية حديثة.

سمات الأسرة الجزائرية الحديثة

وحدثت الأسرة الجزائرية نفسها بعد الاستقلال مختلفة عن تلك التي كانت قبل الاستعمار، و مختلفة مقارنة مع وضعيتها أثناء الاستعمار الفرنسي، و بدى ذلك في التحول الأسري و الاجتماعي في نفس الوقت، من جهة اختفاء وحدة التنظيم، و فقدان اللانقسام الاقتصادي الأسري، هذه الخصائص من شأنها أن تؤثر على وحدة التنظيم الأسري و على مضاعفة الموارد الاقتصادية الأسرية⁽²¹⁾، فاجتهدت الأسرة الجزائرية لتأخذ طابع الأسرة الزوجية أو النووية أساسها الأب و الأم و الأبناء، قائمة بذاتها اقتصادياً و اجتماعياً، متصلة بالأسرة الكبيرة الممتدة من حيث العلاقات القرابية التي تربطها بها و التي تتميز بالضعف، إذ أن الفرد غير ملزم بها بحيث

يقبلها أو يرفضها دون أي ضغط أو إلزام، و بالتالي فهي ليست كالأسرة النووية الأوروبية، إذ أنها متصلة قريبا رغم أنها منفصلة مكانيا.

لقد كان النمط الأسري الشائع قبل الاستقلال كما أسلفنا الذكر، يتمثل في الأسرة الموسعة أو الممتدة و بحكم أنها تنتمي إلى المجتمعات الإسلامية بصفة عامة و إلى مجتمعات المغرب العربي بصفة خاصة، فإن (كلودين شولي) ترى بأن "العائلة في المغرب عرفت و لمراحل طويلة بالعائلة الكبيرة التي تضم إخوة متضامنين فيما بينهم و تسمى "العائلة"..... و "العائلة" كنمط هي الجماعة التي تتكون من رجل متزوج و أبنائه المتزوجين و زوجاتهم مع الأطفال و أحفادهم المتزوجين أيضا رفقة زوجاتهم و أطفالهم، يعيشون كلهم مع بعض في مسكن واحد في حين تتجه البنات بعد الزواج إلى مسكن أزواجهن"⁽²²⁾، و من أبرز سمات الأسرة الجزائرية الممتدة التماسك الداخلي لأفرادها و تضامنهم، بحيث يشعر كل عضو أنه عنصر ضروري لحياة الأسرة و استمرارها، فيقوم بإنجاز العمل الذي كلف به على الوجه المطلوب دون تقصير سواء الذكور منهم أو الإناث.

لكن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل على تغيير البنى الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري و على رأسها الأسرة، وذلك بممارسة سياسة التجهيل و التفجير و سلب الأرض التي تعتبر القاعدة الأساسية لحياة الأسرة و فصلها عنها، مما جعل الأسر تنزح نحو المدن، و الإقامة حول المراكز الحضرية، و هذه من المؤشرات الأولى الدالة على التغيير الأسري، كما "يعد التحضر المكثف والسريع، العمل المأجور كنمط اقتصادي جديد، تعميم التعليم و مجانيته بصفته قاعدة ثقافية جديدة، و التمايز الاجتماعي من أهم المؤشرات التي تحدد مجموع التحولات الاجتماعية الملاحظة في الجزائر بعد الاستقلال، و التي امتد أثرها إلى الأسرة التي تطور نمطها في نهاية القرن 20. و بعد الاستقلال "انفصلت الجماعة الأسرية بقوة عن القاعدة الأساسية لحياتها الدائمة ألا و هي الأرض، و كذلك عن نطاقها الاقتصادي السابق، و هذا الفصل جعلها تفقد منطق نظامها الأسري و الاجتماعي العادي"⁽²³⁾.

فالأ أسرة الجزائرية الحديثة في نظر الأستاذ بوتفنوشت "تضم في مسكن واحد بين 1 و 2 أزواج و في حالات نادرة ثلاثة أزواج، و في الكثير من الحالات الأزواج يعيشون معا لأن أزمة السكن لا تمكنهم من الحصول على سكنات منعزلة"⁽²⁴⁾، بعكس الذين يتوفرون على إمكانيات مادية تسمح لهم باستقلالية المسكن و تجسيد نمط الأسرة الزوجية. إلا أن السكن المستقل و حتى العمل بعيدا عن الوحدة العائلية يؤدي إلى تضعيف الروابط الأسرية و تنمية الفردانية على حساب الشعور بالانتماء و التكتل الذي يربط الوحدة العائلية. ونتيجة سياسة تعميم التعليم، وجدت الفئات المتعلمة نفسها، بمستواها التعليمي المرتفع، قادرة على التعبير عن طموحاتها بعدما ضعفت الرقابة الاجتماعية التي كانت مفروضة عليهم سابقا، و مؤهلة لشغل الوظائف الجديدة التي ظهرت في المجتمع بسبب انتهاج سياسة التصنيع، إذ مكنتها تلك الوظائف من الحصول على دخل ذاتي و من ثمة الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة الممتدة، و بالتالي تكوين أسرة جديدة منفصلة عن الأسرة الممتدة.

و لكون تقاليد الزواج في الأسرة الجزائرية تعطي للزوجين الجديدين الحق في الاشتراك في المسكن مع والدي الزوج، فإن في كثير من الأحيان يجد هذا النمط معارضة من طرف الفئة الشبانية، بحيث يشترط الزوجات مسكنا مستقلا عن أولياء الزوج، و ذلك من أجل تفادي الصراعات و الخلافات بسبب التباعد الثقافي بين الأجيال، و لكن قلة الإمكانيات و صعوبة الحصول على مسكن مستقل، يلجأ الأزواج الجدد إلى المسكن المشترك مع والدي الزوج.

و الملاحظ أن التجاء فئة الشباب للبحث عن مسكن مستقل يعبر عن مدى الوعي المتنامي لديهم بمدى تأثير الأهل في حياة و سلوكات الأسرة الجديدة، و من أجل تفادي ذلك التصادم، تبحث عن مسكن مستقل كي تضمن عدم الاحتكاك و بالتالي تتجنب ذلك التأثير.

مظاهر تغير الأسرة الجزائرية الحديثة

يمكن أن نجمل مظاهر التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية فيما يلي :

1- تغير الأسلوب الزواجي

إن المجتمع الجزائري "يولي أهمية خاصة لنظام الزواج، رغم ما أحدثه التطور الصناعي والتعليمي من تغير في القيم و العادات والمفاهيم لدى الشباب المقبلين على الزواج، خاصة فيما يتعلق بأسلوب الاختيار للزواج" (25)، و عدد الأطفال الذين سوف ينتج عنه، و أسلوب تنشئتهم... إلخ، مما أدى إلى ظهور نوع من الصراع بين الآباء و الأبناء من أجل البث النهائي في أمر الزواج.

و إن من أكثر النظم الزوجية التي كانت منتشرة في الجزائر نظام الزواج الداخلي، أي زواج الأقارب، مما يؤدي إلى تقوية الجماعة سياسيا و اقتصاديا. و رغم ذلك فإن الأزواج أصبحوا يختارون شريك حياتهم بأنفسهم انطلاقا من قواعد و مقاييس تلائم وضعيتهم التعليمية و الاجتماعية و الاقتصادية.

و يعود انتشار هذا النمط من الزواج في المجتمع الجزائري لفترات طويلة إلى الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تميز بها المجتمع و الأسرة بالأخص التي تعمل على التمسك بالقيم المتوارثة الهادفة إلى التساند الأسري.

و قد أكد الديوان الوطني للإحصاء من خلال النتائج التي توصل إليها حول الزواج في الجزائر "بأن الزواج الأبوي أي زواج الأبناء من أشخاص ينتمون إلى عائلة الأب يحتل مكانة هامة من الزيجات التي تمت داخل العائلة." (26)

و الملفت للانتباه أن هذا النمط من الزواج تقل نسبته و تتراجع كلما ارتفع المستوى التعليمي للفتاة، فنسبة " 65% من الزيجات التي تكون فيها الزوجة أمية، و 43% عندما يكون لها مستوى ابتدائي، و 47% عندما تكون ذات مستوى ثانوي، بينما 35% فقط عند الجامعيات." (27)

فالنساء المتعلّقات تتزوجن في حالات قليلة من رجال دون تعليم، و هذه الوضعية ترتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي الذي تحصلن عليه، أما بالنسبة للرجال فالأمر مختلف، إذ من الممكن أن يتزوجوا من امرأة أقل تعليماً بهدف تجسيد تفوقه و مكانته الاجتماعية داخل الأسرة.

و على العموم، "ما يميز نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري هو المرور من نظام الزواج الداخلي إلى نظام الزواج المتجانس، كذلك ارتفاع سن الزواج عند الجنسين إضافة إلى المكانة المرموقة التي احتلتها المرأة بعد تعلمها و دخولها عالم الشغل" (28).

كما لم يعد اختيار الزوج يخضع للقواعد التقليدية، إذ أن تدخل الأهل لم يعد مقبولاً لدى الكثيرين، كما أنهم لا يولون أهمية كبيرة لرأي الأسرة اتجاه شريكة الحياة، و أصبح التفاهم بغرض التعاون المتبادل بين الزوجين في مختلف الميادين قاعدة الزواج و بناء الأسرة. و يشترط في الزواج الحر تعارف القرينين قبل إتمام الزواج، و يتم ذلك عن طريق التقاتل في أماكن معينة، كأماكن العمل والتعليم مثلاً، فبالنسبة للفتيات المتعلّقات، كثيراً ما يكون مقر التعارف الثانوية أو الجامعة، ويعبر هذا على تغيير القيم لدى الأسرة الجزائرية.

و لكن بالرغم من التفتح الذي بدأ في هذا المجال، فلا تزال مبادئ وتقاليد الزواج مغروسة في عقلية الفرد الجزائري، حيث يرى الرجل صورة المرأة المثالية للزواج، التي تتسم بالحياة و الحشمة و إجادة كل الأعمال المنزلية، كما يحاول إيجاد قرينة مثقفة و متفهمة و واعية، أي الجمع بين ما هو تقليدي و عصري في آن واحد. و ما يلفت الانتباه في هذا الشأن هو بروز ظاهرة جديدة في المجتمع الحضري الجزائري، هي ظاهرة الفتيات ذات المستوى الجامعي اللاتي يجدن صعوبة في الزواج، حيث لا يتقدم أحد لخطبتهن، و هذا راجع لأن مثلهن من الرجال الجامعيين يتزوجون بفتيات أقل منهن من حيث المستوى التعليمي و أقل منهن سناً أيضاً، مما يدفع بالفتاة الجامعية إلى البحث عن قرين خارج دائرة القرابة و المعارف، مما يفسر كذلك بروز نظام الزواج الخارجي.

2- تغيير مكانة المرأة

لقد سمحت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري، بأن تتطور مكانة المرأة داخل الأسرة و المجتمع على حد سواء. فبسبب القواعد السلوكية التقليدية للأسرة و المجتمع الجزائري، لم يتسن للمرأة أن تبرز بحكم وظيفتها الأساسية و الهامة و الخفية في نفس الوقت، إذ أن " للنساء عالم خاص بهن، و أن هذا العالم يوجد في مكان مخفي عن الأنظار في المجتمع الجزائري داخل أحضان العائلة" (29)، و يتبين ذلك من خلال الأدوار الهامة التي تقوم بها كأم منجبة للأولاد، و مسيرة لشؤون البيت، و مقتصدات للمدخرات الغذائية بالمحافظة عليها لمدة طويلة، و مربية للأجيال بمنهج الحنان و غرس القيم الفاضلة في نفوسهم. و لكن ذلك الدور الوظيفي يبقى محصوراً في المحيط المنزلي دون أن يؤهلها لاتخاذ القرارات المصيرية للأسرة الذي بقي حكراً على رب الأسرة.

غير أن وضعية النساء عرفت تغييرات و تحولات ثورية، و “كان لهذا الحدث بسبب رفع السلاح و اشتراك المرأة في عمليات شتى جعلتها عارفة و واعية باغترابها، و كان لهذا الوضع أن ينتهي و يكون له حدا يوم خرجت المرأة إلى ميدان الحرب⁽³⁰⁾ .

فالحرب التحريرية غيرت من مكانة المرأة الجزائرية حيث يوضح (فرانس فانون) ذلك قائلا: “ لقد لعبت النساء الجزائريات دورا أساسيا في تغيير و تحويل مجرى حياتهن، و اختفى خوف الآباء من مس شرف الأسرة، فلم يصبح الأب ذلك المراقب الحريص لخطوات ابنته، و لم تعد الأسرة كلها تتحكم في البنت، فقد ذابت كل تلك القيم في جزائر جديدة”⁽³¹⁾ .

كما يؤكد بأنه " منذ 1955 بدأ المجتمع النسائي يعرف بعض التغييرات، ففي أوساطه بدأت تنشر قصص اللاتي استشهدن أو أودعن السجن من أجل تحرير الوطن، و أن هؤلاء النساء هن اللاتي دفعت المجتمع إلى إعادة النظر في الظروف التي تعيشها المرأة، و بالتدرج اختفى مفهوم المرأة للزواج ليحل محلها مفهوم المرأة للحركة" ⁽³²⁾.

ومن الناحية التعليمية فإن المرأة لم يسعفها الحظ، إبان الفترة الاستعمارية، لالتحاق بالمدرس للتعليم، و من سعفها الحظ فإنها تتوقف في المرحلة الابتدائية، بغض النظر عن المراحل المتوسطة و الثانوية والجامعية التي تعتبر استثناء في تلك الفترة الزمنية بسبب الظروف الاجتماعية التي أوجدها المستعمر، إضافة إلى القيم و العادات الاجتماعية التي لا تسمح للفتاة بالخروج لوحدها والاختلاط بالأجانب، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المزرية التي كان يعيشها الأهالي آنذاك.

وبانتهاج الدولة لسياسة تعميم التعليم بعد الاستقلال و التوجهات الثقافية و الإيديولوجية مكنت من إزالة العراقيل التي كانت تقف أمام مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، كما أسقطت الحاجز الاجتماعي النفسي، فامتألت المدارس الابتدائية و المتوسطات والثانويات بالفتيات، كما انتقل ذلك إلى المراكز المتخصصة و الدراسات الجامعية العليا و حتى الدراسات ما بعد التدرج، كما أجمعت النصوص القانونية بعد الاستقلال على ضرورة إشراك المرأة في العملية الإنتاجية، و وجوب مساواتها بالرجل، إذ أكد ميثاق طرابلس سنة 1962 " أن مشاركة المرأة في الكفاح ، خلقت ظروفا ساحة لتحطيم القيود التقليدية التي أثقلت كاهلها و لا بد من إشراكها و بصفة كاملة في إدارة الشؤون العامة و في تطوير البلاد⁽³³⁾”.

بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة لصالح المرأة و أقرتها في دستور سنة 1976، من تسوية المرأة بالرجل في الحقوق و الواجبات، و تشجيع عمل المرأة و حماية الأمومة عن طريق بناء رياض الأطفال و المطاعم المدرسية، مما أنتج وضعية اجتماعية ثقافية واقتصادية جديدة في المجتمع الجزائري، امتد أثرها إلى الأسرة، “ فأصبح للأسرة وجهين، حيث فيها الأزواج والزوجات يؤديون نشاطا مهنيا و يشاركون في تربية الأطفال و في الأعمال المنزلية”⁽³⁴⁾ ، و أصبحت مشاركة المرأة في الحياة العملية هامة.

و قد أكد الديوان الوطني للإحصاء، كما نقله الأستاذ كواوسي، بأن “عدد النساء العاملات وصل إلى 626000 امرأة سنة 1996”⁽³⁵⁾.

و من هنا يلاحظ التطور الذي حصل في مكانة المرأة داخل الأسرة الجزائرية بصفة خاصة، و المجتمع بصفة عامة، وبالأخص بالمناطق الحضرية مقارنة مع الأرياف التي بقيت محافظة نوعا ما على الخصائص التقليدية للأسرة و المجتمع الجزائري.

فالمرأة الجزائرية تغيرت مكانتها باقتحامها ميدان العلم و المعرفة و حصولها على أعلى درجة من التخصص و التفوق الذي أهلها لاعتلاء أعلى المناصب في ميدان الشغل و العمل المأجور، و بالتالي تمكنت من الحصول على الاستقلال الاقتصادي، و القدرة على اتخاذ القرارات الهامة التي تخص حياتها الشخصية كالزواج و الاستقلال السكني و غيرها، و القرارات الخاصة بأسرتها بالنسبة للمرأة المتزوجة كتقسيم العمل المنزلي مع الزوج و تقليص حجم الأسرة بغرض الموازنة بين الموارد المالية للأسرة و عدد أفرادها لضمان التنشئة الاجتماعية الجيدة للأبناء، و غيرها من المسائل الداخلية التي تخص الأسرة بحد ذاتها.

كما حازت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال على الكثير من الاستقلالية و الحرية، حيث انتقلت مكانتها من ربة بيت مكلفة بالإنجاب وخدمة الذكور و تربية الأطفال إلى شريك أساسي في هذه المؤسسة الاجتماعية تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل تقريبا ، بعدما أصبحت تتلقى نفس التعليم و تخوض نفس التجارب المهنية و الوظيفية و تشارك الرجل مختلف المجالات داخل الأسرة وخارجها، كما استطاعت أن تتكفل بجاياتها المادية بمفردها مما أكسبها استقلالية إضافية عن سلطة الرجل ماديا و معنويا.

و لقد امتد أثر ذلك إلى الأسرة لتعرف تغيرات عميقة على مستوى بنيتها و نمطها و العلاقات بين أفرادها و مكانتهم و الأدوار التي يقومون بها داخل الأسرة و المجتمع.

3- انخفاض معدل الخصوبة و النسل

تتأثر معدلات الخصوبة بكل من القيم السائدة التي ترتبط الأطفال في النسق الأسري، كما تتأثر بالأسلوب الذي يحدد مركز الأطفال في بناء الأسرة، و قد ينظر إلى الإنجاب في ثقافة معينة على أنه مسألة مقدسة ينبغي أن لا يتدخل فيها الإنسان، فإذا كانت ثقافة الأسرة على هذه الصورة ارتفع معدل المواليد، و بالتالي قد تتمسك الأسرة الممتدة في هذه الحالة بمعايير تشجيع زيادة عدد الأطفال حتى يساهموا في تعزيز الدخل الاقتصادي و تجعل الأسرة من هذا المعيار أساس الحكم على قيمة الأطفال.

و بتغير ظروف الحياة الحضرية و التصنيع بدرجة كبيرة ، تغيرت النظرة إلى الأطفال كما أدت إلى هبوط معدل المواليد، و حلت قيم الحياة الدنيوية محل القيم الدينية و تقديس الأطفال، كما أصبح الأطفال من الناحية الاقتصادية عبئا بدلا من أن يكونوا مصدرا للمساعدة.

و من هذا المنطلق، فقد تغيرت القيم الإنجابية عند الأسرة الجزائرية الحديثة، إذ ” انخفض المعدل الخصوبي سنة 1990 إلى 1,7 ولادة بالنسبة لكل امرأة“⁽³⁶⁾ ، بعدما كانت الأسرة تفضل المرأة الولود خاصة للذكور

الذين يمنحون لها سلطة و نفوذ إضافيين، فقد ظهرت بوادر تنظيم النسل بعد أن هزت المعتقدات القديمة الراسخة في المجتمع، و تبلورت في أذهان الأفراد قيما جديدة، ترى أن النسل يجب أن يتوازن مع الدخل، و أن العبرة من الخلف بالكيف لا بالكم، و بالتنوع لا بالعدد، و أن الأسرة المتطورة يجب أن يكون لها مستوى اقتصادي و اجتماعي رفيع كي تكون مستقرة. و كان ظهور هذه المبادرة لدى المرأة المتعلمة خاصة و الأسرة ذات المستوى التعليمي و الثقافي عامة، و ” أن تعليم النساء و إدراكهن لمدى فائدة تنظيم النسل، حتى تتحسن الوضعية الاقتصادية، كان ذلك ضروريا، و هو شيء جديد لتغيير الظروف المعيشية للأسرة“،⁽³⁷⁾ .

و لقد شجعت الحكومة الزوجات على تنظيم النسل و ذلك بإقامة مراكز تنظيم الأسرة و حملات تحسيسية لأهمية تنظيم النسل، و كذا توفير أقرص منع الحمل التي تسلم بالمجان ، كما يقوم الأطباء بالخدمات و الإرشاد الصحي ، و تقوم الأخصائية الاجتماعية بالزيارات المنزلية و الاستقبال و المتابعة الدورية، و هذا ما جعل الأسرة تكتفي بعدد قليل من الأولاد و بالتالي أثر في شكل الأسرة الجزائرية و حجمها و نمطها.

4- الهجرة و التحضر

نتيجة إفرات السياسة الاستعمارية " و بعد استقلال الجزائر، استمر نزوح الريفيين بل و ازدادت حدته نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير، و سياسة تجميع السكان في مناطق جغرافية معينة، الأمر الذي نتج عنه بعد انتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية، تحرك سكاني شديد بين الريف و المدن نفسها" ⁽³⁸⁾ .

و لقد أخذت الهجرة مستويين، يتمثل المستوى الأول في الهجرة الداخلية نحو المناطق الغنية المتمثلة في مزارع الأروبيين (قبل سنة 1962) في سهول متيجة و المدن الكبرى. و تمثل المستوى الثاني في الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثا عن عمل دائم، و هذا المستوى هو الذي استمر بعد الاستقلال، و اشتدت وطأته بصفة خاصة بعد الشروع في عملية التصنيع .

"فخلال السنوات الأولى من الاستقلال و حتى سنة 1966 نجد أن نسبة 85% من النازحين نحو المدن الكبرى نزحوا أصلا من الريف طلبا للعمل"⁽³⁹⁾ ، و "قد قَدَّر معدل الهجرة الريفية ب: 130 ألف نسمة خلال الفترة من 1973 إلى 1977" [41]

لقد تعرضت الأسرة الجزائرية للتغيرات بسبب عملية التحضر التي مرت بها، فبمجرد الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، يتعين على الفرد أن يتكيف مع النظم و القيم السائدة في المدينة أي التكيف مع الوسط الحضري، لأن الحياة في المدينة، تؤثر على الأسرة من حيث البناء و السلطة و الزواج و الإنجاب و الوظائف التقليدية للأسرة كالتربية و الضبط الاجتماعي و الدفء العاطفي لأفرادها.

فالأسرة المهاجرة تجد نفسها في إطار ثقافي - اجتماعي مختلف، فتبذل الجهد الكافي من أجل التكيف و ذلك " بأخذ أسلوب الحياة الحضرية و أنماطها، و عادات و اكتساب قيم جديدة، و التغلب على بعض القيم التي لا تلائم الوسط الحضري، منها النظرة الجديدة إلى مختلف جوانب الحياة" (40).

ونتيجة لذلك " تشير الدراسات، أنه تبعا لهذه الحركة من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة (يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا)، لتتجه نحو شكل الأسرة الزوجية أو النووية" (41) و بسبب الانتقال السريع من النمط المعيشي التقليدي إلى النمط العصري، " أصبح الفرد يعيش في صراع بين معتقداته وقيمته الموروثة من المجتمع التقليدي و بين القيم و المعايير التي أصبح يتميز بها المجتمع الحالي" (42).

أما " من حيث السلطة في الأسرة الريفية النازحة، فنشير إلى أن السلطة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم و العادات و التقاليد، و هي غالبا ما تتركز في كبار السن، في حين نجد أن السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي و بالمركز الاجتماعي (السياسي و العلمي و الإداري... إلخ)، بالإضافة إلى التغير في مركز المرأة، بحيث لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج، و مما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل و خروج المرأة إلى ميدان العمل، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها و هي في الريف، سواء بالنسبة للأبناء و شؤون المنزل، أم بالنسبة للزوج، كما أدى هذا إلى ضعف الروابط و العلاقات بين الزوجين، مما نتج عنه في كثير من الأحيان توتر و نزاع" (43).

و مما لا شك فيه أن الأسرة النازحة إلى المدينة، و التي غالبا ما تسكن في حي قصديري أو في منزل قديم مع أسرة أخرى، كثيرا ما يتعرض أفرادها للأوبئة خصوصا بين أطفالها، نظرا لضيق المكان و تكديس عدد الأفراد فيه، مع عدم توفير المستلزمات الصحية كالمياه النقية و المجاري و دورات المياه، و تهوية السكن.

خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة

تتميز الأسرة الجزائرية بخصوصيات و ثقافات فرعية متعددة و متنوعة بين الأسر، سواء الميزابية أو القبائلية أو الترقية أو التي تتواجد في المدن الكبرى، و يعتبر هذا التراث و التنوع الثقافي حقا ومنهلا ثريا للدراسة النظرية و البحث الميداني . و رغم ما طرأ على الأسرة الجزائرية من تغيرات مست شكلها و وظائفها، إلا أنها لا تزال تتميز بخصائص أسرية يمكن نجملها فيما يلي:

- أنها أسرة موسعة أي ممتدة، مثلما يرى الأستاذ مصطفى بوتفوشيت، بحيث تتكون من مجموعة من الأسر الزوجية ، و تعيش تحت سقف واحد و تسمى الدار الكبيرة، و تحوي على أكثر من ثلاثة أجيال كما تقوم على محور النسب الأبوي ، و تكون سلطة الأب قوية مؤثرة على التماسك الداخلي للأفراد بحكم تراكم أدواره الإيديولوجية و التربوية (44).

- لا يزال الأب يحتفظ بموقعه بوصفه مركز السلطة و المتصرف الوحيد في ميزانية الأسرة و ما يخصها من احتياجات مادية و معنوية و اتجاهاتها و كذا توجهات الأبناء سواء كانت المهنية أو غيرها رغم مساهمة المرأة في التدابير المنزلية .
- يعتبر الأب أيضا صاحب السلطة و المسؤول على تحديد مكانة كل فرد داخل الأسرة، و النسب فيها ذكوري، و تحتل الأم فيها مركزا ثانويا، إذ تمثل سلطتها في إدارة شؤونها المنزلية، و لا تثبت وجودها و لا تتحسن وضعيتها إلا إذا أنجبت ذكورا، و لكن ارتفاع مستواها التعليمي و خروجها للعمل جعلها قادرة على إثبات وجودها داخل أسرتها.
- يعيش جميع أفراد العائلة الجزائرية، على كثرة عددهم، في مسكن واحد، و يشاركون جميعا في النشاط الاقتصادي للعائلة، و حتى في حالة زواج الذكور، فإنهم لا يتركون المسكن الأسري، بل يكوّنون عدة خلايا أسرية داخل مسكن الأسرة الممتدة.
- أن الأدوار داخل الأسرة الجزائرية تتحدد على أساس الجنس و السن، فبالنسبة للسن فإن الأخ الأكبر سنا يكون له الحق في الاحترام من قبل إخوته الذكور و الإناث على السواء و كذلك من قبل الأم، و يكون للأم اهتماما متزايدا بالابن الأكبر مقارنة مع أبنائها الآخرين.
- أما بالنسبة للجنس، فالإناث دائما يأتين في المرتبة الثانية بعد الذكور، فبالنسبة للأكل و الغذاء، فإن حظهن من الطعام يكون دائما أقل من حظ إخوتهن الذكور سواء كان هذا الذكر يعمل أو لا يعمل، إذ أن الأم تخصص قسطا من الطعام يكون أكبر من حصة الإناث مهما كان سنهن.
- تتميز بالاحترام القائم للقيم التقليدية لدى الجيل الجديد، و بخصائص قرابية قوية متماسكة و متضامنة تتجلى بالأخص أثناء المناسبات الاحتفائية كمراسيم الاحتفال بالزواج أو المناسبات الجنائزية أو المناسبات الدينية، إذ يبدي جميع أفراد و عناصر الأسرة أشكالا و أوجها متعددة من التعاون و التضامن و التأزر. و نشير إلى أن "بورديو" يرى أن طبيعة الأسرة الجزائرية تختلف من منطقة إلى أخرى، و يعود ذلك إلى تغير الخصائص الاجتماعية و اللغوية للعشيرة أو القبيلة التي تنشأ فيها أو تنحدر منها هذه الأسرة، فالأسرة الأمازيغية القبائلية غير الأسر العربية المطللة على التل الصحراوي، فلكل منها نمط مميز في بعض التفاصيل و الجزئيات خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة و الأطفال و نوعية الأدوار الموكلة لهم⁽⁴⁵⁾
- فمكانة الذكور تعتبر أعلى من مكانة الإناث، لأنهم يمثلون مصدرا اقتصاديا، و يساعدون في ميزانية الأسرة كما أنهم يعتبرون أوصياء على الأم و الإخوة في حالة وفاة الأب، فهم بهذا يحافظون على اسم العائلة .
- و تجدر الإشارة أيضا إلى أن نظرة بورديو هذه جاءت في سياق تاريخي استعماري، مما يفتت وحدوية الأسرة الجزائرية بل و يلغيها نهائيا.
- و تتميز بكونها عائلة إكثاتية، النسب فيها ذكري، و انتماء المرأة يبقى لأبيها، و الميراث ينتقل في خط أبوي، من الأب إلى الابن الأكبر عادة.

● كما يسودها نوع من الديمقراطية و حرية التصرف و تغير العلاقات التي تربط الأب و أبنائه، و بين الأبناء فيما بينهم.

وفي الأخير نلاحظ أنه رغم التغيرات الماكروسوسولوجية التي مست المجتمع الجزائري، فإن الأسرة الجزائرية لا تزال تحافظ على طابعها الثقافي بكل ما يحمل من عادات و تقاليد و أعراف، و رغم التغير الذي أصابها في بعض قيمها، إلا أنها لم تنحرف عن خصائص الأسرة العربية الإسلامية، و رغم تراجع بعض القيم أو اختفائها كلية لتحل محلها قيما أخرى مسايرة للتغيرات الحديثة كخروج المرأة للتعلم و العمل، إلا أن القديم يسير جنبا إلى جنب مع الحديث لتكيفه الأسرة حسب مبادئها. و أما الانتقال إلى الأسرة النووية بعد الاستقلال هو في الحقيقة انتقال شكلي، بحيث حافظت على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة، إذ مازالت تتميز بالمحافظة على السلطة المطلقة للأب و الدفع المستميت عن القيم و الشرف.

قائمة المراجع

- 1-فكار عثمان ، ”العائلة الجزائرية بين التغير و الثبات“، مقال بجريدة النبأ، العدد 85، 1992، ص80.
- 2-السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص88.
- 3- نفس المرجع ،ص89.
- 4- نفس المرجع ،ص89.
- 5- نفس المرجع ،ص90.
- 6- نفس المرجع ،ص89.
- 7- مسعودة كسال، ”الطلاق في المجتمع الجزائري، عوامله و آثاره“، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 1986، ص23.
- 8-Boutafnouchet, Moustafa, **La Famille Algérienne: évolution et caractéristiques récentes**. Alger,S.N.E.D, 1980 ,p17
- 9- السويدي محمد ، ”سبق ذكره، ص72 .
- 10-Bourdieu, Pierre, **Sociologie de l'Algérie**, édition publication Française,Paris, 1986,p20.
- 11-Fanon,Frantz,**Sociologie d'une révolution**,ed MASPERO,982,p90.
- 12-Boutafnouchet,Moustafa, Op.cit,p39.

- 13- Boutafnouchet, Moustafa, Op.cit, p39.
- 14- Fanon, Frantz, Op.cit, p90.
- 15- Boutafnouchet, Moustafa, **Système social et changement social en Algérie**, OPU, Alger, sans date, 38.
- 16- Fanon, Frantz, Op.cit, p90.
- 17- سويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص109.
- 18- Secrétariat Social d'Alger, “ **Les Nouvelles Familles**”, Avril 1966, p62.
- 19- السويدي محمد ، سبق ذكره، ص89.
- 20- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع، دراسة نظامية، مطبعة الجامعة، بغداد، 1982، ص86.
- 21- Boutafnouchet, Moustafa, Op.cit, p11.
- 22- Chautet, Claudine, **la terre, les frères et l'argent**, tome1, OPU, Alger, 1987, p205.
- 23- Boutafnouchet, Moustafa, Op.cit, p38.
- 24- مسعودة كسال، “ سبق ذكره، ص90.
- 25- Kouaouci, Ali, **Famille, femme et contraception**, CENEAP, Alger, 1992, p110.
- 26- Kouaouci, Ali, Op.cit, p113.
- 27- مسعودة كسال، “ سبق ذكره، ص92.
- 28- Boutafnouchet, Moustafa, Op.cit, p75.
- 29- Juliette, Mince, **la Femme dans le monde Arabe**, ed magazine, 1980, p111.
- 30- Fanon, Frantz, Op.cit, p144.
- 31 - Fanon, Frantz, Op.cit, p92.
- 32- Annuaire d'Afrique du nord, document sur l'Algérie pour la réalisation des taches économiques et sociales de la révolution démocratique et populaire, 1992, p702.

- 33-Andrée, Michel, **Sociologie de la Famille et du mariage**, puf, Paris,1986, p214.
- 34-"CENEAP , **étude sur les mutations de la structure familial, Synthèse**",996 ,p20.
- 35- الديوان الوطني الإحصاء، الجزائر، 2005، ص10.
- 36-Juliette, Minces, **la Femme dans le monde Arabe**, ed magazine, 1980,p20.
- 37-السويدي محمد ، سبق ذكره، ص86.
- 38-نفس المرجع، ص65.
- 39- نفس المرجع ، ص79.
- 40-دياب فوزية ، **القيم و العادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بحث ميداني، بيروت، ط1، 1980، ص353 .
- 41-السويدي محمد ، سبق ذكره، ص89.
- 42- Boutafnouchet,Moustafa, Op.cit,p38.
- 43-السويدي محمد ، سبق ذكره، ص89.
- 44- Boutafnouchet,Moustafa, Op.cit,p77.
- 45 -بورديو بيار ، **“البنية الداخلية للمجتمعات المغاربية”**، ترجمة فريد الرويسي، مجلة نقد و فكر، العدد 04،المغرب،1997،ص80.
- 46-Bourdieu, Pierre, Op.cit,p14..